المتغير الايراني وتأثيره على دول الجوار _ دراسة تحليلية

م.م نشوان علاء حسين (١) نورموفق عبد الغني (٢)

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

noor.muwafaq@nahrainuniv.edu.iq

Nashwan.alaa@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث تأثير المتغير الايراني على دول الجوار من خلال دراسة تحليلية تركز على السياسات الاقليمية لإيران والياتها في تعزيز نفوذها في المنطقة. يناقش البحث دور الايديولوجية والسياسات الخارجية الايرانية في تشكيل المشهد السياسي والامني لدول الجوار، بالإضافة الى استعراض التحديات التي تواجهها هذه الدول نتيجة لهذا التأثير.

الكلمات المفتاحية : (المتغير الايراني، دول الجوار، السياسة الاقليمية، التأثير الايراني، الامن والاستقرار)

The Iranian variable and its impact on neighboring countries - an analytical study.

Nashwan alaa Hussein **Noor Mouwafaq Abdul Ghani**

College of Political Science / Al-Nahrain University

noor.muwafaq@nahrainuniv.edu.iq

Nashwan.alaa@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

Examines the impact of the Iranian variable on neighboring countries through an analytical study focusing on Iran's regional policies and its mechanisms for enhancing its influence in the region. The study discusses the role of Iranian ideology and foreign policies in shaping the political and security landscape of neighboring countries, as well as reviewing the challenges faced by these countries as a result of this influence.

Keywords: (Iranian variable, Neighboring countries, Regional policy, Iranian influence, Security and stability).

المقدمة:

تتزايد التوترات في منطقة الشرق الأوسط بشكل متصاعد، لاسيما العلاقات الخارجية لإيران فهي موضوع حيوي في السياسة الحالية، وأصبحت المنطقة على حافتي صراع محتدم، فالتوترات مع إسرائيل، والجهود الدبلوماسية في المنطقة، وتأثير الأحداث الدولية على السياسة الإيرانية، كلها تدور حول انفجار الصراع بأي لحظة. وأضف ارتفاع الدعم الروسي لإيران بالتزامن مع الدعم الأميركي لأوكرانيا، فهناك الكثير من التحديات وبعض الفرص التي تواجهها إيران في سياق العلاقات الخارجية.هناك رأي بارز في إيران ومنتشر في الصحف الإيرانية، يناقش ضرورة تجنب التصعيد العسكري في ظل الظروف الحالية، وأنه لا بد من تعزيز الحوار والدبلوماسية الذي يجب أن يكونا الأولوية في التعامل مع التوترات الإقليمية، وهذا لضمان الاستقرار في المنطقة، ولما تشهده إيران من مشكلات داخلية كثيرة جداً منها اقتصادي، واجتماعي، وأمني لاسيما بعد سقوط طائرة إبراهيم رئيسي واغتيال إسماعيل هنية.

كما أن التهديدات الأخيرة لحزب الله واستشهاد السيد حسن نصر الله والارتباط اللصيق مع استراتيجية طهران في الصراع قد تؤدي إلى تفاقم التوترات بالمقابل لا توجد خطوات جدية تتخذها إيران لتقليل التوترات في المنطقة، بما في ذلك تعزيز التعاون والعلاقة الجدية مع دول الجوار وكانت إيران قد تسببت بتهديدات كثيرة لدول الجوار وحروب ودماء.

الاهمية :

تبرز اهمية البحث من خلال، اثراء المعرفة الاكاديمية حول طبيعة التفاعلات الايرانية– الاقليمية، وتسليط الضوء على الابعاد المختلفة للمتغير الايراني و تأثيره على دول الجوار. كذلك توفير تحليل موضوعي لصانع القرار في دول الجوار لفهم تداعيات السياسات الايرانية، ومساعدة المؤسسات الاقليمية في اتخاذ قرارات مستنيرة لمواجهة التحديات الناتجة عن المتغير الايراني.

الاشكالية :

في ظل التطورات الجيوسياسية و الاقتصادية التي تشهدها ايران، ودورها المحوري في المنطقة، تظهر تساؤلات حول كيفية تأثير هذه المتغيرات على دول الجوار . فكيف تسهم السياسات الايرانية الداخلية والخارجية في تشكيل العلاقات الاقليمية ؟ وما مدى تأثير ذلك على استقرار وأمن دول الجوار من النواحي السياسية، الامنية، والاقتصادية؟

الفرضية :

المتغيرات الايرانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر بشكل جوهري على استقرار وامن دول الجوار، مما يؤدي الى اعادة تشكيل التوازنات الاقليمية وفقا لمصالح الاطراف المختلفة.

المنهجية :

المنهج المستخدم هو المنهج التحليلي والوصفي، لدراسة وتحليل السياسات الايرانية وتأثيرها على دول الجوار، والمنهج التاريخي لاستعراض جذور التغيرات الايرانية.

اولا: المتغير الايراني وتأثيره السياسي

أ- السياسة الخارجية الايرانية: تأثير الاستراتيجيات الايرانية على استقرار دول الجوار

صرح الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، خلال اجتماع عقده ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤، مع عدد من وزراء الخارجية السابقين، بخصوص ملف السياسات الخارجية، قائلا:

"إن تطوير البلاد لا يقتصر على تنظيم الأمور الداخلية فحسب، بل يتطلب أيضا تنظيم العلاقات الدولية، وتهدئة التوترات، وتهيئة الظروف للتفاعل والتعاون مع دول المنطقة والعالم"[١]. وإنّ دور إيران في الشرق الأوسط تاريخي ومتغيّر، يميّزه تداخل استراتيجي بين الدين والأيديولوجيا والسياسة والتفاعلات الإقليمية. ونظراً لموقعها في قلب منعطفات جيوسياسية حيوية، تترتّب على تصرّفات إيران آثارٌ بعيدة المدى يتردّد صداها في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. يفكّك هذا الملفّ التعقيدات التي تحيط بسياسة إيران الإقليمية، والتي تشكّلت من مزيج من الموروثات التاريخية والتوجهات الأيديولوجية والمصالح الاستراتيجية والتطلعات السياسية. وتشكّل أهمية علاقات إيران مع الدول المجاورة لها – الممتدّة من تركيا في الشمال الغربي إلى الدول الخليجية في الجنوب – جانباً أساسياً من سياستها الإقليمية. ويميّز التداخل المعقّد بين التعاون والمنافسة هذه التفاعلات، مع ما يترتّب على ذلك من عواقب كبيرة على استقرار المنطقة وأمنها. لقد كانت علاقة إيران مع جوارها متقلّبة، حيث تأرجحت ما بين الخطاب العدائي والحوار ومواقفها الاستراتيجية[٢]. وكان من شأن التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة في العام ٢٠١٥ أن يساهم في تسوية مسألة الملف النووي وإعادة إيران إلى الصورة. ومع ذلك، فقد أدّى الانسحاب الأحادي الجانب للولايات المتحدة في العام ٢٠١٨، وإعادة فرض العقوبات من خلال سياسة "الضغط الأقصى" إلى شلّ الاتفاق، ما دفع إيران إلى الردّ من خلال تقليص التزامها بالاتفاق تدريجياً. علاوة على ذلك، فقد أدّت هيمنة الفصيل المتشدّد في عهد الرئيس إبراهيم

رئيسي، وعدم قدرة الطرفين على التوصّل إلى اتفاق بشأن التعويضات أو الترتيبات التي قد تثبط الإجراءات الأحادية المستقبلية (مثل الانسحاب الأمريكي)، إلى الحدّ بشكل كبير من نطاق المحادثات النووية، على خلفية التوترات الإقليمية المتزايدة[٣].

ومن حيث النطاق الجغرافي، يمتدّ نفوذ إيران إلى دول رئيسية، مثل سوريا والعراق واليمن. فقد شكّل انخراط طهران في سوريا عاملاً حاسماً في إنقاذ نظام الرئيس بشار الأسد، وفسح المجال أمام تعاون أوثق بين إيران وروسيا، تجلّى لاحقاً في الحرب في أوكرانيا. أمّا في العراق، فقد وسّعت إيران نفوذها بشكل مباشر أو من خلال حلفائها داخل الفصائل الشيعية. كما تحوّل العراق إلى ساحة معركة بالوكالة بين إيران والولايات المتحدة. وعلى نحو مماثل، يؤكّد دعم إيران لحركة أنصار الله (جماعة الحوثيين) في اليمن على نيّتها الاستراتيجية لتوسيع نفوذها في شبه الجزيرة العربية، وموازنة انخراط السعودية في البحرين وسوريا ويشكل "محور المقاومة"، وهو شبكة من الجهات الفاعلة المسلّحة غير الحكومية المدعومة من إيران، عنصراً مهماً في استراتيجية إيران الإقليمية. وتضمّ هذه الشبكة مجموعات مثل حزب الله في لبنان وحماس في غزة، وتمثّل أداةً رئيسية في سياسة إيران الخارجية. والأهمّ من ذلك، يسمح "محور المقاومة" لإيران بإظهار قوّتها ونفوذها في خارج حدودها ويحدّ من خطر المواجهة المباشرة مع خصومها الرئيسيين مثل الولايات المتحدة وإسرائيل. توضّح مشاركة المجموعات المدعومة من إيران، وهي حزب الله والحوثيين، في الحرب المستمرّة بين حماس وإسرائيل في غزة، بشكل أكبر موقف طهران الاستراتيجي ضمن السياق الإقليمي الأوسع[٤]. وتحدث هذه التطوّرات في ظلّ تغيّر سياسة إيران الداخلية التي تميّزت بالميل نحو زيادة الأمنية والسلطوية. وفيما تصبح إيران أكثر سلطوية في الداخل وتواجه ضغوطاً دولية متزايدة من الغرب، برز تحوّل ملحوظ نحو التعاون مع القوى الشرقية مثل روسيا والصين. ويشكّل هذا التحوّل جزءاً من استراتيجية "التوجه شرقاً" التي تنتهجها إيران، ما يعكس إعادة تنظيم استراتيجي استجابةً للتفاعلات العالمية والداخلية. وتنعكس هذه التحوّلات على انخراط إيران على المستوى الإقليمي، ما ينعكس على تفاعلاتها وسياساتها وتحالفاتها[٥]. وتهدف ايران من توسيع مناطق نفوذها في دول الهلال الخصيب الى فتح طريق يوفر منفذًا على السواحل الشرقية للبحر المتوسط ويضمن لها عمق استراتيجيا لها كبيرا، ضمن استراتيجية كبرى تستهدف تأسيس قواعد ارتكاز داخل المنطقة، مما يترتب عليه تجنب التعرض المباشر للعدو لحظة اندلاع أية نزاعات مستقبلية، وهذا الأمر لم يتحقق دفعة واحدة أو بين عشية وضحاها، بل استفادت طهران بصورة هادئة ومرحلية من المتغيرات الإقليمية والدولية للتفرغ بهدف بناء هذا المجال على مراحل متعددة من خلال تداخلها وتفاعلها مع مداخل الأزمات الإقليمية الموجودة في المنطقة، ومستفيدة في ذات الوقت من الظروف الدولية التي باتت تستهدف الإسلام السني[٦]

وأقامت طهران ببراعة إمبراطورية عسكرية هي الأولى من نوعها إذ لم تحتاج إلى لا دبابات والى مدرعات والى حاملات طائرات لإقامتها بل إنه بدّال من السلوك الإمبريالي النمطي المتمثل في الغزو والاحتلال فإن إيران أضحت قوة كبرى في منطقة الشرق الأوسط بفضل وجود استراتيجية ذات ثلاث أبعاد هي الحرب بالوكالة، والأسلحة غير المتماثلة، وكسب تعاطف الأقليات التي تشعر بالاضطهاد، مما أتاح لها تأسيس منظومة من الحلفاء تسمح له بإحداث أكبر قدر من التأثير بأقل تكلفة ممكنة، نظرا لعدم امتلاكها قوة عسكرية يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هدف الهيمنة ومارست هذه الاستراتيجية ببراعة عبر توظيف الأزمات العراقية والسورية واللبنانية والفلسطينية، كأسباب لتحقيق هذا الهدف، بدون أن تتورط في مواجهة مباشرة وفقا لتوجهات السياسة الخارجية الايرانية التي ترى أن أفضل وسيلة لتحقيق الهدف هو الاعتماد على حروب الوكالة وإبعاد الخطر عن أراضيها وحدودها الجغرافية،، كما أن الأزمة الأوكرانية ومنحت إيران نفوّذا أكبر في سوريا نتيجة انشغال الجيش الروسي بالتوغل في أوكرانيا مما ترك مجال كبيرا لإيران لتملأ الفراغ الروسي الجزئي[٧]. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تطوير استراتيجية الوجود العسكري الايراني في المنطقة، عبر نقل النشاطات الحربية إلى الدول الأخرى، وتجاوز تجنيد العملاء إلى تكوين آلية عسكرية غير ايرانية، مع قيادات محلية تعمل تحت توجيه طهران، لتحقيق استراتيجيتها في المنطقة، وأيضا سعت الى التمدد الإقليمي في الدول التي تهم ايران أيديولوجيا، وبها قاعدة جماهيرية شيعية كالعراق و سوريا ولبنان[٨].

ب – التدخلات الاقليمية : كيفية تدخل ايران في الشؤون الداخلية للدول المجاورة (العراق سوريا اليمن):

نظرت إيران إلى العراق وسوريا واليمن كنقاط رئيسية ومهمة لتعزيز مكانتها في المنطقة. خاصة، بعد أحداث الربيع العربي ٢٠١١، التي فتحت مجالا لانتقال الاستراتيجية الإيرانية العشرينية. من مرحلة التنظير إلى التطبيق الفعلي، ولعب دور محوري في ظل الظروف التي نتجت عن الصراع السياسي الناجم عن هشاشة وضعف دول(محور العراق – سوريا – اليمن في منطقة الخليج و شبه الجزيرة العربية. وهذا ما مهد لإيران توسيع نفوذها وتحقيق أهدافها عبر الروابط التي تمكن لها السيطرة والتأثير الكامل –على الدولة المستهدفة– من خلال مجموع الوسائل والأدوات المتاحة[٩]. ودفعت الضغوط والعقوبات الدولية على إيران، إلى زيادة مقدراتها للمواجهة والدفاع خارج حدودها وفي عمق هذه الدول لعوامل وأسباب ودوافع عدة، أهمها[١٠]:

النزعة الوطنية الفارسية: التي تعلي من شأن القومية الإيرانية وتدفع إيران نحو الهيمنة والسيطرة التي أصبحت من الدوافع والسلوكيات القومية لإحياء الدولة الفارسية الكبرى لأن الإيرانيين يروّن دولتهم هي الأحق بالهيمنة والسيطرة الإقليمية الطبيعية على شعوب، المنطقة العربية الرخوة: لوجود ضعف، مقارنة بالكتل الإقليمية المحيطة بإيران وصعوبة اختراقها بسهولة، خاصة روسيا، وتركيا، باكستان وآسيا الوسطى، المتساوية/ أو الأكثر قوة من إيران.

ويظهر انعدام المنافس الإقليمي الحقيقي لإيران في المنطقة، في عدم قدرة تركيا ترجيح كفتها لصالحها في سوريا، و فشل السعودية على مجابهة الحوثيين في اليمن، بالإضافة لسيطرتها على العراق.

المكون الشيعي و الأقليات الدينية الشيعية: وتأتي أهمية توجه إيران نحو العراق–سوريا–اليمن، و لعب دور أساسي بأدواتها الصلبة /الناعمة، كونها بلدان ذات امتداد جغرافي–تاريخي وسياسي وثقافي، وفي ظل انتشار المذهب الإثني عشري الذي يلقى صدى واسع الانتشار داخل مكونات المجتمعات العراقية–السورية–اليمنية. وتكوين نسخة تشبه حزب الله اللبناني في شبه الجزيرة العربية و إنشاء ممر مائي: حتى تتمكن طهران من التحكم في التجارة المنقولة بحرا عبر الممرات المائية مرورا على باب المندب كنقطة عبور لأكثر من ٧٠ سفينة في اليوم. بالإضافة إلى امتلاك هذه النقطة المهمة للضغط على إسرائيل(الابن المدلل لأمريكا التي تفرض عقوبات اقتصادية على إيران)، من الحدود السورية و اللبنانية.

الأمن القومي الإيراني: تؤمن إيران إيمانا راسخا بأن دورها وأنشطتها المتدخلة في الشأن العراقي–السوري–اليمني. و نقل ما تعقده دفاعا عن النفس إلى أراضي منافسيها، أو أعدائها بشعار مواجهة أعداء إيران على أرضهم بدلا من مواجهتهم على ارض إيران. اعتمادا على مبدأ، أن أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم، لكن بلعبة صفرية. قبل ذلك، سيكون مفيدا من اجل الوصول إلى نتائج حول تأثير أدوات القوة الإيرانية على دول سوريا العراق و ليبيا، التطرق إلى قدرات الدولة الإيرانية، في تحويل مصادرها و مواردها إلى سلوك خارجي بغية تحقيق أهداف مشروعها العشرينين في عمقها الاستراتيجي (العراق – سوريا – اليمن). وهناك عديد من المؤشرات المتعلقة بتدخل إيران و تأثيرها في الشؤون الداخلية لدول سوريا والعراق واليمن، مع تشابه أساليب و استراتيجيات إيران المبتهجة في توظيف أدوات الصلبة/الناعمة، لتحقيق أهدافها، من خلال الدعم السياسي والإعلامي والعسكري والمالي والاستشاري لوكلائها وحلفائها من اللاعبين؛ من الفواعل من غير الدول، كحزب الله، وحركة أنصار الله الحوثية في اليمن، الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا وفلسطين، أو من خلال دعم الفواعل الحكومية كنظام بشار الأسد في سوريا تعتمد إيران على أداة التأثير الثقافية–و داخلها الديني، المتمثل في المذهب الشيعي بالتركيز على نسج علاقات مع الجماعات والفصائل في البيئة الداخلية لـ العراق–سوريا–اليمن(في إطار نشر نموذجها الإسلامي و دعم الثورات الشعبية) لخلق الانقسام و عدم الاستقرار و ضعف الحكومات اقتصاديا و سياسيا وامنيا، واجتماعيا، ما يعزز هذا الفشل من تحالف إيران وحشد مؤيديها وأنصارها من نفس الطائفة لاختراق البلدان ثم استغلال تلك الانقسامات السياسية المختلفة، من خلال دعم الحركات القريبة من إيران عقائديا و المتوافقة مع توجهاتها بنزعة مصلحية براغماتية، وظهر هذا الاستثمار

الإيراني جليا منذ ٢٠٠٣ (سقوط نظام صدام) إلى ٢٠١١ وما بعدها(الثورات العربية) ، كفترة زمنية شهدت حراكا سياسيا وانفلات امنيا وانقسامات وصدامات عنيفة لم يسلم منها محور العراق–سوريا–اليمن وفلسطين[١١].

وفي نفس السياق، أن تشجيع المجموعات/الحركات والفصائل الموالية لإيران، جرى على مستويين: أولا، في الهيكل السياسي الرسمي للدول من خلال المشاركة السياسية في المؤسسات الرسمية الحاكمة للسلطة بحيث تتمكن هذه المجموعات/الوكلاء بواسطة أداة التشيع السياسي من لعب دور حاسم، إما سعيا للحفاظ على النظام الحاكم أو تغييره. وهو الظاهر في الاعتبار، الثاني: الخارج عن الإطار الهيكلي والسياسي الرسمي، من خلال الهيكل التنظيمي لهذه الجماعات و دعمها بالمصادر المالية، و العسكرية وحتى الاستشارية. تعطيها القدرة على تقويض أي نظام سياسي يعارض المصالح الإيرانية[١٢].

تظهر هذه القدرة في تقرير خاص بدائرة أبحاث الكونغرس سنة ٢٠١٩ في ان استخدام ايران للدعم العسكري في عمقها الاستراتيجي كأحد الأدوات الصلبة و كأداة لدعم العناصر الداخلية. كان من خلال الفروع و الفصائل المسلحة الموالية لقوات الحرس الثوري الإيراني في الدول المستهدفة (كقوات القدس، بدر، حزب الله وغيرها)، بالدعم و بتقديم الأسلحة و التدريب وحتى الدعم الاستشاري. وتضم الأسلحة التي تزود بها إيران وكلائها: أنظمة متخصصة ضد الدبابات، صواريخ مدفعية، مدافع هاون، و صواريخ بالستية قصيرة المدى وصواريخ كروز[١٣].

ثانيا المتغير الإيراني و تأثيره الاقتصادي:

أ- العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار: التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على اقتصادات الدول المجاورة.

إن إحدى طرق تحقيق الأمن والارتباط وإشراك المصالح هي القيام بسلسلة من الأعمال الاقتصادية والصناعية والاستثمار في العلاقات العابرة والثقافية مع دول الجوار. وان إيران هي واحدة من الدول القليلة التي لديها عدد كبير من الجيران سواء بحرية أو برية. لديها ١٥ دولة جارة ومن هذا العدد ٧ منهم برية و ٨ بحرية، بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الدول الأخرى، بالرغم من كونها ليست جارة ولا تمتلك حدوداً معها، إلا أنها وبسبب الارتباطات التاريخية والثقافية والعلاقات عبر العصور ليست بأقل من جارة، مثل الهند ودول آسيا الوسطى وجورجيا وسورية. وبالنظر إلى هذه البلدان، فإن عدد جيران إيران يصل إلى أكثر من ٢٠ دولة. من هذا المنطلق، يجب قياس علاقاتها الاقتصادية مع هذه البلدان[١٤]. وتعتبر ايران لاعباً مهماً في السوق الإقليمية. فهي شريك تقليدي للعراق وسوريا و غيرها من الجول المجاورة لإيران، ورجال الأعمال الإيرانيون متواجدون في أسواق هذه الدول منذ فترة طويلة وهم على دراية بالهياكل والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لهذه الدول. وفي الواقع، هذه هي ميزة إيران في التجارة مع الدول

المذكورة على المدى القصير. لكن على المدى الطويل، يجب على إيران أن تبحث عن حلول لخلق مصالح مشتركة لهذه الدول، أحد هذه الحلول هو الاستثمار في البلدان المستهدفة للتصدير والإنتاج المشترك مع هذه البلدان. في القرون السابقة، كان النموذج السائد في قطاع التجارة يتألف من تصدير أكبر قدر ممكن واستيراد أقل قدر ممكن، حتى تتمكن الدول القوية من تخزين فائض الميزان التجاري على شكل ذهب. لكن هذه النظرة الاستعمارية نوعا ما قد تغيرت بمرور الوقت، والآن أصبحت التجارة التعاونية والميزان التجاري المتوازن من أولويات صناع السياسات في البلدان المتقدمة [١٥].

وفي هذا الصدد شدد الرئيس السابق لمنظمة تنمية التجارة الإيرانية على ضرورة تعاون إيران مع دول الجوار وقال: "من الصعب على المدى الطويل أن يستمر هذا النوع من العلاقات التجارية مع العراق و سوريا و اليمن وأفغانستان ودول الخليج ، لذا فمن الضروري خلق حوافز طويلة المدى لهذه الدول للتعاون من خلال الاستثمار في العراق وأفغانستان"، وأردف: "يعد بيع المعرفة والتعاون في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا إحدى الطرق الأخرى لتطوير العلاقات التجارية بين ايران وجاراتها"[١٦]. وتشهد منطقة الشرق الأوسط وجوارها الإقليمي، سباقاً اقتصادياً تجارياً توازي سخونته سخونة السباق السياسي والجيو- سياسي فيهما، وهو سباق لا يبدأ من مشروع "رأس الحكمة"، مروراً باتفاقيات تجاري هندية أوروبية، ولا ينتهي عند توافق خمس دول على إنشاء منطقة حرة مشتركة، من بينها إيران والعراق وسوريا، وفي الخامس من شهر آذار/ مارس الجاري، أعلن مستشار الرئيس الإيراني وأمين المجلس الأعلى للمناطق التجارية الصناعية الحرة والاقتصادية الخاصة بإيران، حجة الله عبد المالكي، إجراء طهران مفاوضات مع ٢١ دولةً لإنشاء منطقة حرة مشتركة تم التوصل خلالها إلى توقيع وثيقة مع خمس دول، من بينها العراق وسوريا، على شكل مذكرة تفاهم أو ضمن نص موافقات اللجنة المشتركة، مشيراً إلى موافقة العراق وسوريا وانتظار اجتماع ثلاثي في هذا الشأن، وأن إيران تسعى إلى إنشاء منطقة حرّة مشتركة مع الدول الأخرى، لكنها تسعى أيضاً إلى إنشاء منطقة حرة مشتركة ثلاثية بالتفاوض مع العراق وسوريا، مؤكداً على أن القفزة الاستثمارية تتم من خلال إنشاء منطقة حرة ثلاثية بين إيران وسوريا والعراق، ستعود بالنفع على الدول الثلاث، وتجعل وصول إيران إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط سهلاً للغاية. وهذه ليست المحاولة الأولى لإنشاء منطقة تجارة حرّة مشتركة بين العراق وسوريا وإيران، كما يقول نوار شعبان، وهو باحث في مركز عمران للدراسات، فالحديث عن منطقة حرة مشتركة بين الدول الثلاثة قديم، ويشير إلى أنه من الواجب "قبل إبداء الرغبة أو الإعلان عن هكذا مشاريع، وضع دراسة لجدواها الاقتصادية". كما يشير إلى نجاح إيران في التمدد اقتصادياً في جغرافيا بعيدة عنها، سواء في العراق أو لبنان وسواهما من الدول، بما يعني أن لدى إيران تجارب سابقةً. لكن الإقدام على خطوة اقتصادية في منطقة تُعدّ منطقة صراع، سيجعل هذه الخطوة عرضةً لتحديات هذا الصراع[١٧].

وتواجه طهران وضعاً اقتصادياً حرجاً بسبب العقوبات الغربية، ومن الممكن أن يحقق تنفيذ المنطقة التجارية الحرة الثلاثية بين إيران والعراق وسوريا فوائد اقتصاديةً مهمةً، كتخفيف ضغوط العقوبات من خلال السيطرة على أسواق العراق وسوريا كبديل للدول المنافسة، لا سيما تركيا"، حسب سيد علي نجات، وهو باحث إيراني مختص بالعلاقات الإيرانية العربية. ويضيف نجات، أنه من ناحية أخرى يمكن للعراق وسوريا، الشريكين التجاريين لإيران، استلام بضائعهما بسعر أقلّ لأنها لا تخضع للرسوم الجمركية، تواجه الدول الثلاثة، إيران والعراق وسوريا، حالياً، وضعاً اقتصادياً هشاً وغير مستقر، بالإضافة إلى معاناة إيران وسوريا من عقوبات عديدة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال العقد الماضي. وعليه، يمكن أن تشكل العقوبات الجديدة تحدياً أمام تقدّم هذا المشروع. إلى ذلك، العراق وسوريا لم يحققا الأمن والاستقرار الكاملين حتى الآن، كما أن بعض المناطق الصحراوية تشكل بؤرة تجمع لعناصر داعش وخلاياه النائمة. وبجانب ذلك، الحدود بين العراق وسوريا غير مستقرة، وتشهد بين الحين والآخر اشتباكات بين القوات التابعة لإيران والقواعد الأمريكية في المنطقة الحدودية[١٨].

إيران تنظر إلى العراق وسوريا بشكل متشابه في بعض الجوانب، ومختلف جذرياً في جوانب أخرى. فمن حيث التشابه، لدى حكومة طهران طموح كبير لخلق حالة من الدمج الاقتصادي والمجتمعي بين إيران وسوريا والعراق، لكن الاختلاف الكبير يتمثل في نظرتها إلى العراق على أنه ساحة يمكن أن تحقق لها مكاسب سياسيةً وأخرى اقتصاديةً، إذ تستخدم العراق لغسيل الأموال، وكواجهة للتعاون مع مؤسسات أو بنوك رابحة، فيما يختلف الوضع في سوريا، فحتى اليوم لا تزال العوائد المرتبطة بالفوسفات أو بشركة مشغل الاتصالات الثالث وغيرها من مكاسب إيران الاقتصادية من سوريا، بالكاد تُذكر مقارنةً بإنفاق إيران فيها. مع ذلك، الحكومة الإيرانية راضية بالنظر لما حققته على المستويين السياسي والمجتمعي، إذ ترى في توغلها الاستراتيجي في سوريا قيمةً جوهريةً لا يمكن مقارنتها بالأموال المنفقة فيها[١٩].

ب_ العقوبات وتأثيرها الاقليمي :كيف تؤثر العقوبات على تعاملات ايران مع دول المنطقة.

كانت إيران البلد الأكثر تعرضاً للعقوبات في العالم، قبل حلول روسيا مكانها منذ عام ٢٠٢٢ بعد شنها حرباً على أوكرانيا. وتخطى عدد العقوبات الغربية على إيران عتبة خمسة آلاف عقوبة، فيما بلغت العقوبات على روسيا أكثر من ١٨ ألف عقوبة[٢٠]. لا سيما الولايات المتحدة، استخدم العقوبات على إيران سلاحاً في الصراع الدائر بين الطرفين منذ أكثر من أربعة عقود، أي منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، غير أن أول عقوبة غربية، تعرضت لها البلاد حصلت قبل الثورة عندما قامت حكومة محمد مصدق في إيران بتأميم النفط وإنهاء سيطرة بريطانيا عليه عام ١٩٥١، فحظرت لندن شراء النفط الإيراني عقاباً لتأميمه. وبعد الثورة الإيرانية، بدأت الولايات المتحدة بفرض

العقوبات الاقتصادية على إيران للمرة الأولى، إثر سيطرة ثوارها على سفارتها في طهران واحتلالها، فقامت بتجميد جميع الأرصدة والممتلكات الإيرانية الموجودة في الولايات المتحدة منذ العهد الملكي (١٩٠٦ . ١٩٧٩)، ثم انتقلت واشنطن إلى مرحلة جديدة من العقوبات على طهران عام ١٩٩٦ وفق قانون معروف بـ"داماتو" أو "ILSA" شملت منع شركات النفط الأميركية من الاستثمار في مشاريع النفط والغاز الإيرانية، وكذلك حظر التجارة مع طهران، بالتالي، واجهت طهران عقوبات عدة على مدى السنوات اللاحقة، على خلفية قضايا عدة، منها البرنامج النووي وتوسع دور الحرس الثوري الإيراني في المنطقة، قبل تصاعد العقوبات الغربية على إيران في العامين الأخيرين، بالتزامن مع اشتداد الاتهامات الغربية لإيران بالتعاون عسكرياً مع روسيا في الحرب الأوكرانية[٢١].

وشهدت سياسة إيران الخارجية تغيّرات كبيرة منذ تسلّم الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي مقاليد الرئاسة في أغسطس ٢٠٢١ وحتى وفاته المفاجئة في مايو ٢٠٢٤، ما انعكس على علاقات طهران مع القوى الإقليمية والعالمية. وقد دفع تضاؤل الآمال بإحياء الاتفاق النووي للعام ٢٠١٥ وخطة العمل الشاملة المشتركة والتوتّرات المتصاعدة مع الولايات المتحدة، بإيران إلى تعزيز روابطها مع الدول العربية لمواجهة القطيعة الغربية والضغوط الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الأمريكية. في غضون ذلك، عزّز الموقف الموحّد من الحرب على غزّة العلاقات المحسّنة مع المملكة العربية السعودية وغيرها من الجيران العرب، بفضل الحوار المستمر وتدابير بناء الثقة، ما وفّر فرصاً للتعاون الإقليمي، إن العقوبات الغربية على إيران التي تُفرض عليها ،تتنوع بين عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية، وتشمل أشخاصاً وكيانات إيرانية في أربعة مجالات، البرنامج النووي، وحقوق الإنسان، والتعاون العسكري مع روسيا ودعم فصائل المقاومة في المنطقة ضد الاحتلال الإسرائيلي والبرنامجان الصاروخي والمسيرات[٢٢].

ساهم الدعم الإيراني في استمرار نظام الأسد في سوريا وفي مواجهة المعارضة المسلحة. كما تعدّ إيران أكبر المُموّلين لحزب الله، ذراعها القوي في لبنان. ومع إعلان العقوبات الأمريكية الجديدة، تنبأت الكثير من التقارير بتضرّر نظام الأسد ولبنان من هذه العقوبات، خاصة وأن حزب الله ممتد كذلك في النسيج الاقتصادي للبنان، أن العقوبات لن تؤثر في تمويل حلفاء إيران بالمنطقة، لافتاً أن مثل هذا التأثير السلبي لم يحدث حتى مع العقوبات الماضية، إذ خلالها، نجحت إيران "في الحرب ضد الإرهاب في سوريا والعراق" على حدّ قوله، في الجانب الآخر، تجد دولة العراق نفسها أمام تحدٍ صعب في التعامل مع العقوبات الأمريكية، فالولايات المتحدة وإيران تُعدان من الشركاء الأساسيين للعراق سياسياً واقتصادياً، لذلك يتوقع عدد من الخبراء أن يكون العراق من البلدان المعفاة من الالتزام بالعقوبات، أو أن يتوقف عند الالتزام بعدم التعامل بالدولار الأمريكي مع إيران. الأمر ذاته ينطبق نوعاً ما

على تركيا، خاصة على ضوء الاتفاقيات الاقتصادية الضخمة بين أنقرة وطهران، وإلى قوة العلاقات التاريخية بين الجانبين، إذ استمرت حتى في عزّ العقوبات الأممية على إيران[٢٣].

ثالثا – المتغير الايراني و تأثيره الامني

مع استئناف المحادثات النووية حول الاتفاق النووي الإيراني الموقع عام ٢٠١٥ بين كل من إيران والقوى الدولية الكبرى (مجموعة ٤+١) بمشاركة أمريكية غير مباشرة في العاصمة النمساوية فيينا يوم ٢٩ نوفمبر (٢٠٢١)، يمكننا أن نقول أن مرحلة جديدة من إدارة الصراع حول إيران استؤنفت. وعندما نقول "مرحلة جديدة من إدارة الصراع حول إيران" فإننا نعنى الربط بين الاتفاق النووي الإيراني كعنوان للمشروع النووي الإيراني وبين مجمل القدرات الإيرانية ومن بينها "المشروع الإقليمي لإيران"[٢٤].

أ- الامن الاقليمي والتدخلات العسكرية : تأثير الوجود العسكري الايراني في دول الجوار

الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي مصالح إيران أولاً الدولة والمجتمع والحضارة والتاريخ والدور بغض النظر عن كونها إسلامية أم غير إسلامية، وهذا هو جديد الجمهورية الإسلامية كونها ملتزمة بمشروع إسلامي عالمي له التزاماته بغض النظر عن كونه مذهبياً، لكن المذهبية الشيعية تضيف أعباءً والتزامات أخرى على كاهل هذه الجمهورية، هذا يعنى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست كلها إسلام وأدوار والتزامات إسلامية أو حتى طائفية شيعية لكنها أولاً دولة إيران بمجتمعها وأصوله الاجتماعية التعددية التي تتكون من قوميات وأديان وطوائف متعددة، وبمصالحها القومية ومتطلبات الأمن القومي الإيراني، الخليط بين المصالح القومية والاعتبارات الإسلامية قد يختلف من تيار سياسي إيراني إلى آخر (محافظ تقليدي، محافظ أصولي ثوري، إصلاحي معتدل أم إصلاحي متطرف) ومن زعيم إيراني إلى آخر، لدرجة نستطيع أن نقول معها أن في إيران كل ألوان الطيف الممتدة من أقصى حماس للمصالح القومية دون اعتبار للإسلام وأقصى حماس للإسلام دون اعتبار للمصالح القومية. وبين هذين المحورين الافتراضيين تتعدد القوى والتيارات السياسية وتتباين وتتوافق حول الرؤى والسياسات والبرامج الوطنية[٢٥].

للمقوم أو المحدد الأيديولوجي مكانته القصوى، ولا ينافسه في هذه المكانة غير المحدد الجيواستراتيجي، وهما معاً شكلا معالم الدور الإيراني ومكانة المصالح القومية ضمن المنظومة الأيديولوجية والقدرات الاستراتيجية للدولة الإيرانية. فالمقوم الأيديولوجي يتمركز حول المذهب الشيعي (الأمامي- الإثني عشري) المحكوم بمبدأ "ولاية الفقيه"، الذي لم يعد مجرد نظام سياسي بل أضحى هوية وثقافة دينية حاكمة، و"مصلحة قومية" حاكمة لأداء النظام. وعلى مستوى آخر يمثل المحدد الجيوستراتيجي مصدر قوة ومصدر ضعف في آن واحد للنظام، ومن ثم فهو عامل حاكم

لاندفاعات أو لتراجعات النظام، وبتحديد أكثر عامل حاكم للدور الإيراني، الذي أضحى بدوره من أهم معالم النظام الإيراني وسياسة إيران الخارجية[٢٦].

ان التفاعلات في إقليم الشرق الأوسط، وكما تعبر عنها خريطة توزيع القوة بين الفواعل الأساسية للنظام، تقول أن هذا النظام يتجه إلى هيكلة قيادة ثلاثية متصارعة؛ حيث تسعى إسرائيل إلى أن تفرض نفسها كقوة إقليمية عظمى مسيطرة، في حين ترفض إيران ذلك وتقوم بدور القوة المناوئة والساعية إلى فرض نفسها كزعامة مهيمنة إقليمية بديلة، في حين أن تركيا وإن كانت تبدو أنها راضية بدور الموازن الإقليمي فإنها أيضاً حريصة على أن تكون قوة منافسة على الزعامة الإقليمية وإن كانت تعطى الأولوية لعناصر القوة الناعمة دون الخشنة عكس القوتين الإيرانية والإسرائيلية اللتين تعطيان أولوية، وبدرجات متفاوتة بالطبع، للقوة الخشنة دون تجاهل لأهمية ومكانة القوة الناعمة، وخاصة الأجهزة الاستخباراتية والدعائية[٢٧].

تدرك إيران جيداً خصوصية هذه البيئة الإقليمية وتعي التمايز في التعامل مع الأطراف الإقليمية الشرق أوسطية الثلاث: إسرائيل وتركيا والدول العربية وخاصة الخليجية. فهي تخوض صراعاً مع إسرائيل حول المكانة الإقليمية والهيمنة، لكنها تتعاون وتتنافس مع تركيا حول المصالح وتفعل الشيء نفسه مع الدول الخليجية لكن مع حرص على فهم خصوصية العلاقات الخليجية – الأمريكية، والدور الأمريكي في الأمن الخليجي، والطموح الإسرائيلي المتفاقم للقفز نحو الخليج ليكون ليس مجرد طرف في معادلته الأمنية بل قيادة للمواجهة ضد إيران. وإذا كانت إيران تدرك مدى رفض وعدائية هذه البيئة للمشروع الإقليمي الإيراني[٢٨].

إيران تواجه تحديات مهمة في العراق، فالعراق استطاع أن يخطو خطوات مهمة في مسيرة "النأي بالنفس" عن الاستقطاب بين طهران وواشنطن، وأخذ يطالب علانية بإبعاده عن الصراع الإيراني– الأمريكي وحمايته من أن يكون أرضاً لهذا الصراع، ثم أخذ يتجه نحو المزيد من تكثيف علاقاته العربية خصوصاً نحو كل من مصر والأردن فيما أخذ اسم "الشام الجديد" أو "المشرق الجديد". ونحو الخليج مع السعودية والكويت، وكانت القمة الثلاثية: العراقية– المصرية– الأردنية في بغداد (٢٠٢١/٧/٢٧) شاهداً على هذا النوع من التحول العراقي نحو المزيد من "العروبة" على حساب ارتباطاته مع إيران[٢٩].

وفى سوريا تواجه إيران تحديات صعبة مع الحليف الروسي الذى أضحى حريصاً على شراكة مع إسرائيل تتيح للأخيرة ضرب الحشود الإيرانية والحليفة داخل سوريا شرط الإخطار المسبق للقوات الروسية وعدم التعرض لتلك القوات. ا ما في لبنان فقد أضحى الوضع الداخلي لحزب الله أكثر تعقيداً في ظل الضغوط الاقتصادية التي تعرض

لها دولياً وعربياً خلال العام الأخير. فقد استطاعت القوى المناوئة لإيران وحزب الله أن تحقق بالسلاح المالي والضغوط الاقتصادية ما لم تستطع تحقيقه بقوة السلاح الإسرائيلي. فإذا كان حزب الله قد خرج أكثر قوة من العدوان الإسرائيلي صيف ٢٠٠٦ فإنه الآن يخسر كثيراً سياسياً وشعبياً بسبب الأزمة المالية- الاقتصادية المفتعلة ضد لبنان وتحميله كل المسئولية عن كل ما يحدث، وتجرؤ الكثيرين من اللبنانيين والعرب ناهيك عن إسرائيل والدول الغربية على المطالبة بإخراج حزب الله من المعادلة السياسية، ناهيك عن دعوة الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش في زيارته الأخيرة للبنان (ديسمبر ٢٠٢١) إلى تحول حزب الله إلى "حزب سياسي" ما يعنى تجديد الدعوة إلى نزع سلاح المقاومة الذى تطالب به الأطراف المناوئة للحزب داخل لبنان مدعومة من ظهيرها الخارجي سواء كان خليجياً أو إسرائيلياً أو أمريكياً، وهذه كلها تحديات وضغوط تواجه حزب الله ومن ثم إيران في لبنان رغم كل ما يؤكده الحزب من للجاهزية عسكرية لأى حرب قادمة باعتراف كبار الجنرالات الإسرائيليين الذين يحذرون من مغبة تورط إسرائيل في أي حرب قادمة يكون حزب الله طرفاً فيها[٣٠].

ب - البرنامج النووي الايراني: دوره في زعزعة استقرار المنطقة

تتعدد الأهداف الاستراتيجية التي تقع على رأس السياسة الخارجية الإيرانية ، وتعدت بالفعل حدود الأمن القومي الإيراني إلى محاولات التوسع الجيوبولتيكي والتمدد على حساب جيرانها ، وفقاً لكونها دولة القلب المركزي الشيعي في المنطقة ، والتي لديها من المقومات الجغرافية والسياسية والتاريخية والاقتصادية والأيدولوجية للعب دور إقليمي يتجاوز نفوذ الدول المجاورة، بل وأيضاً لعب دور عالمي في المنطقة لكونها دولة غير قانعة، فإيران قوة إقليمية أساسية شرق اوسطية تحاول استخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق مجالها الحيوي الشرق اوسطي ومحاولة الحد من تأثير القوى العالمية والاقليمية في هذه المنطقة المهمة ونجد ان سياسة إيران انطلقت في المنطقة من كونها قوة مركزية تطل على سواحلها الشرقية، ولذلك فأن من أهم الأهداف الاستراتيجية لإيران في منطقة الشرق الأوسط في الأسطر القليلة التالية[٣١].

تحقيق الأمن القومي الإيراني : يعد من مقدمات الأهداف الاستراتيجية لأية دولة هي الحفاظ على أمنها القومي من خلال الحفاظ على المتطلبات الأساسية لمصالحها الحيوية في محيط إقليمها ، وإيران بطبيعة الحالة تسعى إلى الحفاظ على أمنها القومي.

التوسع الإيراني في مجالها الحيوي : في كتابه المعنون " مقولات في الاستراتيجية الوطنية " وضع محمد جواد لاريجاني مشروع الاستراتيجية الوطنية والتي سُميت بنظرية " أم القرى " وحدد أهم الأهداف الاستراتيجية الإيرانية في ثلاث

قوالب ، أولاً الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني وموقعها في العالم الإسلامي ، ثانياً الدفاع عن أمن إيران في العالم ، وأخيرًا وهذا ما يثير اهتمامنا هو التوسع إقليمياً ، حيث فسر لاريجاني هذه النقطة تفسيراً جيوبولتيكيا محضاً في قوله " هذه الاستراتيجية تحتم على إيران ألا تحد حدودها الجغرافية ، إذ لا دولة باستثناء إيران يمكنها قيادة العالم الإسلامي ، وهذه لحظة تاريخية لتحقيق ذلك ".

السعي لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الإسلامي . الإيراني : يعد مشروع الشرق الأوسط الإسلامي بقيادة إيران أحدث المشاريع الجيوبولتيكية في الشرق الأوسط ، حيث طرحت الدولة الإسلامية مشروع الشرق الأوسط الإسلامي . الإيراني كبديل صريح للمشروع الأمريكي الشرق أوسطي ، ويستهدف هذا المشروع ربط كل المجتمعات الشيعية ، والحركات الإسلامية في المنطقة بدولة القلب المذهبي " إيران ".

الحصول على المكانة الإقليمية : وتسعى إيران في لعب دور إقليمي مؤثر في المنطقة ، بكونها قوة إقليمية لها مصالحها وأهدافها الحيوية ، والتي ولابد أن تكون حاضرة من خلال تفاعلاتها المختلفة مع القضايا الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ، بفرض نفسها كفاعل أصيل من خلال تدخلاتها الشائكة في قضايا تمس الأمن القومي الداخلي لبعض الدول المجاورة مثل تدخلاتها في البحرين واليمن وسوريا والعراق عقب ثورات الربيع العربي ، وصياغة الترتيبات الأمنية في دول الخليج لخدمة مصالحها الجيوبولتيكية ، وتطويق الأهداف الجيوبولتيكية الإسرائيلية في المنطقة ، وبالتالي تصبح لإيران بلا شك دور إقليمي يعدى حدودها الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط.

السعي للعب دور عالمي : يتطلب هذا الدور بطبيعة الحال مزج الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية للعب دور فعال في القضايا الدولية ولا سيما الإقليمية الخاصة بالمنطقة ، فتسعى إيران للعب هذا الدور من خلال سياستها المختلفة في التعامل مع القضايا العالمية وحرصها الحثيث على امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي لا تمثل تهديد فقط لمحيطها الإقليمي ، بل يتجاوز ذلك للمصالح الحيوية للدول القطبية في العالم ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كشف الملف النووي الإيراني عن ما تسميه القيادة الإيرانية بمجالها الحيوي ضمن المحيط الإقليمي، فالشرق الاوسط هو المجال الحيوي لإيران الدولة الفارسية الكبرى التي تحاول بشكل ما استعادة أمجادها التاريخية ، وأن تكون القوى الإقليمية الأولى في منطقة الشرق الأوسط رافضة لأية محاولات من الوحدات السياسية الأخرى في لعب أي دور يحقق من خلاله أي نوع من التهديد لمصالح الدولة الإيرانية ،ادت فكرة المجال الحيوي لإيران و أطماعها

الجيوبولتيكية الى جعل النظام الإيراني وقيادته على مختلف صورها على تبني سياسات متعددة في الشرق الأوسط قائمة على عوامل القوة و النفوذ و التي من أبرز صورها البرنامج النووي الإيراني[٣٢].

فالملف النووي الإيراني الذي تتشكل منه القدرات العسكرية الإيرانية يعد السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط ، ووصول إيران لامتلاك القدرات النووية يعني وصول استراتيجياتها إلى منتهاها فإيران إذا أرادت أن تلعب دوراً في منطقة الشرق الأوسط أي في منطقة بها لاعبين نوويين فلابد أن تسعى جاهدة في امتلاك السلاح النووي وحماية مصالحها الحيوية في المنطقة٣٣. وتتبلور المخاوف والهواجس الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي حيال البرنامج النووي الإيراني بتلك التي تتعلق بالتوجهات والطموحات الجيوبولتيكية الإيرانية الجارية في الشرق الأوسط ، ولا سيما أن دول الخليج هي دول جوار مباشر لإيران ومجال حيوي للرؤى الجيوبولتيكية الإيرانية ، ولذلك الإصرار الإيراني في امتلاك السلاح النووي يشكل معضلة أمنية كبيرة في المنطقة خاصة في ظل العلاقات المترددة بين إيران والدول العربية[٣٤]. لذلك تتعدد الأثار والتداعيات المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على المنطقة العربية منها[٣٥]:

زيادة الخلل القائم في موازين القوى في المنطقة العربية : لأن إصرار الجانب الإيراني على امتلاك السلاح النووي يؤدي إلى تكريس الخلل القائم في موازين القوى في المنطقة لصالح إيران ، فبالنظر إلى الجغرافيا السياسية فإيران لا يمكن أن تتوسع في الشمال لوجود الدب الروسي ، وأيضاً لا تستطيع التوسع في الشرق لحاوطتها بباكستان والهند وهاتان دولتان اساسيتان في النادي النووي ، وبالتالي ليس أمامها سوى الغرب حيث الخليج العربي ودول الشام – المجال الحيوي لإيران – والتي يربط بينهم وبين إيران جذور تاريخية عميقة ، وعلاوة على ذلك فالدور الإيراني في العراق وسوريا واليمن وفلسطين باتت تشكل مفاتيح مهمة للهيمنة الإقليمية وتحقيق الرؤى الجيوبولتيكية الإيرانية في مجالها الحيوي ومع غياب الردع المتبادل من الدول العربية التي تفتقد القدرات النووية الموازية لإيران مما يزيد من حالة غياب توازن القوى الإقليمية في منطقة الخليج ، بل والشرق الأوسط كله .

تهديد الاستقرار الإقليمي في المنطقة : تستطيع طهران في ظل امتلاكها للسلاح النووي في خلق حالة من عدم الاستقرار والتذبذب في المنطقة من خلال دعمها للإرهاب العابر للحدود، وتفعيل مصادر تهديد استراتيجي تتعلق بالأمن المائي والغذائي والديمغرافي، وأيضاً التهديدات المتعلقة بدعم الميليشيات المسلحة والتيارات السياسية والمذهبية الشيعية داخل الأنظمة السنية وأيضاً انتشار الإرهاب السيبراني ، ومع وصول السلاح النووي للجماعات الإرهابية بإمكانها قلب الأنظمة القائمة لصالح التمدد الشيعي لإيران والذي يقوم بدعم الأقليات الشيعية في اليمن والسعودية والبحرين والعراق وسوريا وبالتالي تنفيذ الاستراتيجيات الكبرى لإيران من خلال خلق حالة الرعب النووي في المنطقة.

صعوبة الوصول إلى صيغة أمنية مستقبلية في منطقة الخليج العربي : مع الإصرار الإيراني لامتلاك السلاح النووي سوف يعوق التوصل لصيغة أمنية في المنطقة حيث ستصبح منطقة الخليج العربي بل والشرق الأوسط بأكمله في حالة تأهب لمن سيمتلك القنبلة النووية أولاً حيث سيسود حالة من سباق التسلح النووي في المنطقة خوفاً من التهديد الإيراني لمصالح تلك الدول ، ولأن الدول العربية تدرك جيداً أن الحماية الأمريكية لها لا تتسم بالديمومة وخاصة مع وجود نوع من حالات التقارب والتباعد في وجهات النظر بين الحين والآخر بين طهران وواشنطن مما يخلق حالة من عدم الأمان للدول العربية[٣٦]. وسعي دول الخليج في الوصول لصيغة أمنية مشتركة يتطلب الحصول على ضمانات دولية ملزمة بشأن الإجراءات المعنية ببناء الثقة بين الأطراف الإقليمية ومنها إيران بطبيعة الحال ، وهذه المتطلبات تضمن عدم تهديد أمن تلك الدول بامتلاك أسلحة دمار شامل. وجدير بالذكر أن امتلاك إيران للسلاح النووي يمكنه أن يقوض بالتأكيد كل الجهود الدولية الساعية لبناء علاقات حسن جوار بين إيران ودول الخليج العربي والتي ظلت لسنوات في بنائها[٣٧].

احتمال نشوب حالة حرب في المنطقة : حيث في ظل تمسك إيران بتطوير برنامجها النووي لاختراق النادي النووي في الوقت القريب فمن المحتمل سعي الدول الكبرى في مقدمتهم الولايات المتحدة بفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية على إيران والتي بإمكانها إغلاق مضيق هرمز – المنفذ الرئيسي لتصدير النفط من دول الخليج – إلى الولايات المتحدة والدول الأوربية ، وأيضاً ضرب القواعد العسكرية والبحرية الأمريكية في الخليج العربي ، وضرب السفن الأجنبية وبالتالي جر المنطقة إلى حالة حرب إقليمية بين إيران والدول الكبرى وتكون ضحيتها منطقة الخليج والتي تفتقد للمكون البشري في حالة انجرار المنطقة إلى حرب بقيادة إيران والولايات المتحدة[٣٨].

تنامي الدعم الإيراني للمليشيات والجماعات المتطرفة : تعد إيران الداعم الرئيسي للمليشيات والجماعات الإرهابية في المنطقة من وجهة النظر الغربية ، فإيران تستخدم تلك الأدوات لتحقيق استراتيجياتها الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من خلال التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية لتصدير نموذج الثورة الإسلامية ، كما تعمل إيران على دعم الجماعات المسلحة حال أنصار الله الحوثي في اليمن ، وحزب الله في لبنان ، وجماعات الشيعة في العراق وسوريا، فمع وصول النووي لتلك الجماعات والميليشيات المختلفة من الممكن استخدامها ضد الأنظمة القائمة وخلق تهديد عميق في المنطقة وكل ذلك في سبيل تحقيق المصالح الإيرانية[٣٩] .

زعزعة الاقتصاد القائم في دول الخليج : لا ينجو الاقتصاد بطبيعة الحال من العواقب الجسيمة لامتلاك إيران السلاح النوي ، كما ذكرنا سابقاً في ظل امتلاك طهران للسلاح النووي سيقابله بالتأكيد عقوبات اقتصادية وخيمة من الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة – التي عادت بفرض العقوبات الاقتصادية على إيران مباشرة بعد الانسحاب

الأمريكي من اتفاقية لوزان بقيادة دونالد ترامب في عام ٢٠١٨ -] وعلى الجانب الآخر ستواجه إيران ذلك بغلق مضيق هرمز مما يخلق حالة عجز في تصدير النفط من دول الخليج – والتي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي من تصديره – وبالتالي سيتأثر اقتصاد تلك الدول بصورة كبيرة ، وعلاوة على ذلك تستطيع إيران بشل حركة الملاحة في الخليج العربي مما يمنع السفن الأجنبية من الإبحار فيها مما يحدث أزمة اقتصادية ليست في دول الخليج فحسب وإنما في العالم أجمع.

إحداث آثار بيئية وخيمة في المنطقة : بالنظر إلى جغرافية دول الخليج العربي الست وكونها دول جوار مباشر لإيران وأن المفاعل الأشهر لإيران مفاعل بوشهر يبعد فقط عن دولة الكويت بحوالي ٢٨٠ كم ، إذن أي آثار بيئية ممكن أن تنجم عن المفاعلات النووية الإيرانية ، ولا سيما في حالة نشوب أي تسرب أو إشعاع نووي ، أو إقبال إيران على التخلص من النفايات النووية في مياه الخليج العربي فإن تلك الدول ستتضرر بشكل مباشر من ذلك، وأي عواقب في تشغيل المفاعلات النووية الإيرانية يمكن أن يخلق أزمة تلوث في المنطقة بأكملها سيحتاج لمعالجتها عشرات السنين. بدأت الدول الخليجية في الاتجاه نحو امتلاك الطاقة النووية لتوازي التوجهات الإيرانية لامتلاك السلاح النووي ولمجابهاتها في الهيمنة على منطقة الخليج العربي مع العلم أن الحديث عن القدرات النووية لدول الخليج نحو سلمية نواياها إلا أنها جاءت في وقت اشتعل الحديث العالمي حول نوايا تسلح إيران نووياً ولذلك بدأت الدول الخليجية في أخذ بعض الخطوات حيال هذا الأمر بالاعتماد على الذات والتوجه نحو امتلاك القدرات النووية مثل الإمارات والسعودية[٤٠].

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الذي تناول المتغير الإيراني وتأثيره على دول الجوار من النواحي الأمنية والاقتصادية والسياسية، يمكن القول إن إيران تمثل لاعبًا محوريًا في المشهد الإقليمي، تتشابك سياساتها مع التحديات التي تواجه دول الجوار وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مساراتها المستقبلية.

على الصعيد الأمني، ساهمت السياسة الإيرانية في تعزيز حالة عدم الاستقرار في بعض دول المنطقة من خلال دعم جماعات مسلحة أو التدخل المباشر في الصراعات الإقليمية. هذا الدور أفرز تحديات متزايدة لدول الجوار في تأمين حدودها، ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على سيادتها الوطنية. ومع ذلك، فإن هذه التحديات قد تشكل فرصة لتعزيز التعاون الأمني بين دول المنطقة وتطوير استراتيجيات جماعية لمواجهة المخاطر المشتركة. أما على الصعيد الاقتصادي، فإن تأثير المتغير الإيراني يظهر من خلال التداعيات الناتجة عن العقوبات الدولية على إيران وتفاعلها

مع الاقتصاد الإقليمي. حيث تتأثر دول الجوار بعلاقاتها التجارية والاستثمارية مع إيران، مما يجعل الأوضاع الاقتصادية الإيرانية عاملاً مؤثرًا في استقرار الاقتصادات المجاورة. وهنا تكمن الحاجة إلى تحقيق توازن بين المصالح الاقتصادية والحفاظ على الالتزام بالقوانين الدولية. وفي البعد السياسي، يمكن ملاحظة أن إيران تنتهج سياسات خارجية تهدف إلى تعزيز نفوذها الإقليمي من خلال التحالفات الاستراتيجية والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول. هذا الدور خلق حالة من الاستقطاب السياسي في المنطقة، وأعاد تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، مما يفرض على دول الجوار بناء سياسات خارجية متوازنة قادرة على التفاعل مع هذه الديناميكيات المتغيرة. إن التعامل مع المتغير الإيراني يتطلب نهجًا استراتيجيًا شاملًا يأخذ بعين الاعتبار أهمية الحوار الدبلوماسي البناء كوسيلة لحل النزاعات وتعزيز الاستقرار الإقليمي. كما يجب على دول الجوار الاستثمار في تعزيز التعاون الإقليمي ضمن أطر مؤسسية تحقق التوازن بين احترام السيادة الوطنية وضمان المصالح المشتركة.

في النهاية، يبرز هذا البحث الحاجة الملحة لتبني رؤية مستقبلية قائمة على التعايش السلمي والتعاون البناء في منطقة تواجه تحديات مستمرة. ومن خلال فهم أعمق للمتغير الإيراني وأبعاده المختلفة، يمكن لدول المنطقة صياغة سياسات أكثر فعالية تهدف إلى تحقيق الأمن والتنمية المستدامة لجميع الأطراف المعنية.

النتائج و التوصيات:

أظهرت إيران بعد وصول الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي نهجاً استراتيجيا جديداً في الشرق الأوسط، على مستوى العلاقات والتفاعلات والقضايا، وهي حالة فرضتها الديناميات المتغيرة في المنطقة بعد اغتيال قائد قوة القدس الإيرانية قاسم سليماني، والتعثر المستمر في سياق العلاقات الأمريكية الإيرانية، فضلاً عن تأثير المتغيرَين العربي والإسرائيلي، كل ذلك أفرز بدوره إعادة تموضع استراتيجي إيراني للتعامل مع المتغيرات المؤثرة في المنطقة، وتحديداً بعد الحرب في غزة، إلى الحد الذي وضع إيران أمام سيناريوهات مستقبلية معقدة بعد رئيسي، بعد حادثة سقوط طائرته، رفقة أعضاء في الحكومة الإيرانية، إن التساؤل المهم الذي يدور اليوم، يرتبط بالتغيرات التي من الممكن أن تطرأ على السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة بعد رئيسي، وتحديداً مع وصول وزير جديد للخارجية الإيرانية على خلفية مقتل الوزير السابق حسين أمير عبد اللهيان، ويتمثل في: ما هو شكل هذا التغيير؟ وما أبرز الملفات التي ستكون حاضرة على أجندة القيادة الإيرانية الجديدة؟ والأهم، كيف ستتفاعل الولايات المتحدة مع هذا المتغير الجديد؟ وعما إذا كانت هناك تداعيات يفرضها غياب رئيسي على المشهد الاستراتيجي العام في المنطقة[٤١]. من خلال استقراء السياسة الخارجية الإيرانية يلحظ انها تركز على المتغيرات والتطورات الإقليمية، إذ ان المشروع الإيراني في حقيقته هو استجابة لتطورات إقليمية خدمت إيران وما زالت تخدمها، لذلك فان ايران تدرك إنه بزوال نتائج هذه التطورات فإن

الدور الإيراني قد يتعرض لنوع من الانحسار. وبهذا يتضح مدى ارتباط مصالح إيران القومية بمتغيرات الأحداث الإقليمية، اذ يمن تفسر ما جرى ويجري من تطورات في الساحة العراقية يأت في راس هرم حسابات إيران الاستراتيجية، الن العراق لايزال يحتفظ ببعض المقومات المهمة الضرورية، والتي يمن تؤهله مستقبلا من ان يصبح احدى القوى الفاعلة في الإقليم وعنصرا اساسياً في تقرير التوازنات الإقليمية في المنطقة[٤٢].

في هذا المجال يرى الخبري الاستراتيجي الامريكي المتخصص بشؤون (الشرق الأوسط) (انتوين كوردسامن) انه (لا يمكن ان تتحول ايران الى دولة اقليمية مهيمنة الا اذا اضعفت دول الاقليم نفسها الى درجة ان تصبح تقريبا لا قوة. و العراق هي الدولة الوحيدة التي لها في الوقت الراهن مثل هذا الضعف التام). لذا فان مصلحة ايران القومية تنطلق من اخضاع العراق لهيمنتها كونه يمثل بوابة المشروع الاقليمي الايراني و من ثم تنطلق الى بقية الدول العربية من اجل تحقيق اهداف اخرى . كطرحها مشروع النظام الاقليمي في الخليج العربي تحت قيادتها بدور القوة الاقليمية الكبرى و المهيمنة[٤٣]. تتضح أهمية هذه المصلحة من كونها تعزز من مكانة إيران الإقليمية وتجعلها في قمة الهرم الإقليمي، لا سيما وأن لإيران طموح في أن تكون القوة الإقليمية التي الا يمكن إنكارها، وبدونها لا يمكن معالجة أي قضية إقليمية مهام كانت أهميتها، وتمسكها بالقيام بهذا الدور المهيمن يأتي من رؤية القيادة الإيرانية للمصلحة القومية بكونها تمتلك مقومات الدولة القائدة في المعادلة الإقليمية التي تسعى الى حمل الاخرين على القبول بها كقوة إقليمية متفوقة ومفتاح الحل لكل المشكلات وهذا ما اكده وزير الدفاع الإيراني الاسبق (علي شمخاني) قائلا ((تسري إيران في طريق يهدف الى حمل الآخرين، رغمً عن أرادتهم، على قبول إيران كقوة اقليمية))[٤٤].

لكن تظل هناك عقبات كُبرى ماثلِة أمام الرئيس الجديد، لا يجب توقُّع تغييرات جوهرية في المقاربة الإيرانية تجاه العالم الخارجي، حيث سيضطرّ الرئيس على العمل بحسب مقتضيات وأطروحات وأهداف النظام، الذي يحكمه (الولي الفقيه)؛ وبالتالي سينحصر تأثير "بزشكيان" من خلال ضبْط إيقاع السياسة الإيرانية تجاه العالم الخارجي[٤٥].

على الرغم من نجاحِ بعض المبادرات الامنية مثل التحالف الدولي في مياه الخليج في تحييد خطرٌ تعر ض إيران لحرية الملاحة وتهديد ناقلات النفط، ونجاحِ تحالف دعم الشرعية في اليمن ، في وقف تمدد جماعة انصار الله الحوثي وسيطرتها على اليمن، فان العديد من المبادرات الاخرى واجهت صعوبات و تحديات ، وبعضها لم ير النور ، في وقت تتزايد مخاطر السلوك العدواني الايراني في الخليج و يتزايد التدخل في ملفات الشرق الاوسط للدفع بها الى المزيد من التعقيد ما يكلف المنطقة من خسائر مادية وبشرية كبيرة، لهذا فان الامر يستدعي مراجعة استراتيجية فورية لتحديد متغيرات الكبح للدفع بمبادرة امنية اقليمية ، اذ لا يمكن لأي استراتيجية عربية مواجهة الخطر

الايراني دون الفهم الحقيقي والعميق لمقاربة الامن الايراني، والعمل بالخطط المضادة من خلال التركيز على العناصر الاتية[٤٦].

١-اعدة مفهوم الامن الاقليمي بمراجعة الاولويات و توحيد المواقف بشأن القضايا الحساسة ، وعلى رأسها الخطر الايراني في المنطقة.

٢-ضرورة مراجعة الادوار الاقليمية للدول العربية للعمل كجبهة واحدة في مواجهة التهديدات الخارجية و التحديات الداخلية ، الامر الذي يقتضي معالجة كل الخلافات الاقليمية.

٣-لا يمكن بناء امن اقليمي و توازن عسكري ناجح لصد الخطر الايراني دون حضور عسكري و امن للقوى ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة خاصة الولايات المتحدة الامريكية.

٤-الاخطار الامنية دائما لا تعالج بسياسة الاحلاف ، وانما يمكن اعتماد النظرة الوظيفية الجديدة في التكامل الدولي ، كما صاغها ارنست هاست كمقاربة لحشد المواقف العربية في مشروع مربح للأطراف ، يمكن تطويره لاحقا لمبادرة امنية قوية .

الهوامش والمصادر:

[١] ماهي استراتيجيات الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار ؟، صحيفة زاد ايران الالكترونية على الموقع الالكتروني: https://zadiran.com

[٢] شهرام اكبر زادة\حميد رضا عزيزي، المقدّمة: إيران في الشرق الأوسط، مركز الشرق الاوسط للشؤون الدولية، https://mecouncil.org/ar/publication_chapters

[٣] أثر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من خطه العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) على السياسة الخارجية الإيرانية ٢٠١٨ – ٢٠٢٣، المركز الديمقراطى العربى١٧. يوليو ٢٠٢٣.

.٣ https://democraticac.

[٤] هدى رؤوف، سياسه ايران الخارجية والتوجه شرقا مقاله في صحيفه الاندبيندنت عربيه _ ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ https://www.independentarabia.com

[٥] حمد جاسم محمد ، العامل الدولي والاستقرار السياسي في إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، مركز الدراسات الاستراتيجية جامعه كربلاء ، مجله الدراسات الدولية ، العدد السادس والثمانون والسابع والثمانون ، ٢٠٢١ ، ص ٣٤٣

[٦] البرنامج النووي الإيراني واحتمالات الضربة الأميركية، الملف السياسي العدد ،٦٣١ ، القاهرة، مركز ٣١، الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣ ، منشور على الموقع الالكتروني:

(http://www.ahram.org.eg

[٧]سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد: حدود التغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد،١٦٢، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ،٢٠٠٥ ص.١٧٠- ١٧٢.

[٨]المهدي، شنين محمد، السياسة الخارجية الي ارنية تجاه دول المشرق العربي ٢٠١٣-٢٠٠١، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص٢٠١٣،٧

[٩]إلياس، فراس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الإيراني، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ط١الرياض،٢٠١٨،ص٢١

[١٠]داليا داسا كاي، جيفري مارتيني، الايام التي الاتفاق مع ايران، مؤسسة راند، (واشنطن، سانتا مونيكا)، ٤، ،٢٠١٤، على الموقع الالكتروني:

http://www.rand.org

[١١]جعفر حسن عتريسي، إيران النووية والنظام الأوسطي الجديد ، ط،١، بيروت، دار الهادي للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٦ ص.٤٤-٤٥.

[١٢]وليد كاصد الزيدي، تطورات الازمة بين الولايات المتحدة وايران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة ٥٠ مدارات ايرانية، العدد،١ (المانيا، المركز الديمقراطي العربي)، ،٢٠١٨ ص.٧٦

[١٣]علاء فاضل النجار ، سياسه الاتحاد الأوروبي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني ٢٠١٥-٢٠١٩ ، مركز دراسات البصرة و الخليج العربي ، جامعه البصرة ، دوريه علميه محكمه ، ٢٠٢٠، ص ١٩٩ - ٢١٠ .

[١٤]علي جلال معوض ، " التحالفات غير المستقرة : تعقيدات إدارة العلاقات بين الحلفاء على المستويين الإقليمي والدولي "، دراسة المستقبل ، العدد ٢٢ ، اغسطس ٢٠١٧ ، ص٣٥.

[١٥]إيران: علاقات اقتصادية غير متوازنة مع دول الجوار ومخاوف من فقدانها على المدى الطويل، على الموقع الالكتروني

https://mdeast.news

[١٦]التعاون الإقليمي كاستراتيجية مواجهة الأحادية الأمريكية، سيد روح الله الحاج زرقبشين،٢٠٢، على الموقع الالكتروني:

https://tisri.org

[١٧]إيران والمنطقة الحرّة المشتركة مع سوريا والعراق وغيرهما... سطوة اقتصادية بعد التغلغل العسكري، عمار جلو، على الموقع الالكتروني:

https://raseef22.net

[١٨]تقرير Iran – Country Risk Report الصادر عنFitch Solutions Group ، يونيو/حزيران ٢٠٢٠

15، Center for Global Policy الصادر عن Iran: The New Front in the U.S.-China Rivalry .
[19]يوليو/تموز ٢٠٢٠

[٢٠]الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على إيران لتزويدها روسيا بصواريخ باليستية، شوهد على الرابط الاتي
https://asharqbusiness.com/politics/56648

https://www.alaraby.co.uk/politics

[٢١]صابر غل عنبري، العقوبات الغربية على إيران: سلاح مشهر منذ عقود طويلة، على الموقع الالكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/politics

[٢٢]حميد رضا عزيزي، بنية سياسة إيران الخارجية المتغيرة: الانعكاسات على العلاقات الخارجية، على الموقع الالكتروني:

https://mecouncil.org/ar/publication،

[٢٣]زهرية الطاهر القمودي، ايران و العقوبات الامريكية المتصاعدة،، على الموقع الالكتروني:

https://www.almusallh.ly/ar/stratigystud/1963-2019-01-06

[٢٤]محادثات فينا النووية وتحديات المشروع النووي، دكتور محمد السعيد ادريس، مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،، على الموقع الالكتروني:

https://acpss.ahram.org.eg/News/17369.aspx

[٢٥]ايران والامن القومي العربي، محمد السعيد ادريس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، على الموقع الالكتروني:
https://www.dohainstitute.org/ar .

[٢٦]إيران بين الأيديولوجيا والبحث عن الأمن القومي، احمد محمود عجاج، صحيفة الشرق الاوسط، على الموقع الالكتروني:

/ https://aawsat.com،

[٢٧]انور محمد فرج، جليل عمر علي، التفاعلات والقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط من منظور النظرية الواقعية، مجلة الدراسات السياسية والامنية، المجلد الثاني، العدد الرابع، كانون الاول ٢٠١٩، ص٥٣

[٢٨]ايران و الامن القومي العربي، مصدر سبق ذكره
[٢٩]الموقف التركي الايراني من الاوضاع في كركوك، النظام بعد الامبراطورية، مجلة المرصد، العدد٧٨٣٨، السنة٢٠٢٣، ص١٤.
[٣٠]لماذا يثير ترسخ ايران في جنوب سوريا قلق الدول المجاورة، مقال نشر في مركز مالكوم كير- كارتيغي للشرق الاوسط،، على الموقع الالكتروني:

https://carnegieendowment.org/

[٣١]أحمد سلمان طايع ، هويدا فتحي عبد الكريم ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد ٩ ، العدد ١٧ ، يناير ٢٠٢٤، ص١٧

[٣٢]أحمد سلمان طايع ، هويدا فتحي عبد الكريم ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد ٩ ، العدد ١٧ ، يناير ،٢٠٢٤، ص١٧.

[٣٣]شانون كايل، حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي Prohibiting Nuclear Weapons and Limiting Their Proliferation: Armaments, Disarmament, and International Security، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية و(سيبري)، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص٧٩٦.

[٣٤]صدر نفسه ص٨٠١
[٣٥]عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب و العلوم، ٢٠١١، ص٥٤
[٣٦]عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب و العلوم، ٢٠١١، ص٥٦

[٣٧]شريف هريدي، التفاهم الجزئي: السيناريوهات المحتملة لعودة ايران للمفاوضات النووية، المستقبل للابحاث والابحاث والدراسات المتقدمة، ١١سبمبر ٢٠٢٤، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9644

[٣٨]عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج والتحدي النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره،ص٦١.
[٣٩]المصدر نفسه، ص٦٢.
[٤٠]صبا حسين مولى، مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي من البرنامج النووي الايراني، مجلد١٤،عدد٦٢(٢٠١٨) مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية\ https://mjais.uomustansiriyah.edu.iq /

[٤١]السياسة الخارجية الإيرانية حيال الشرق الأوسط بعد رئيسي، فراس الياس، ٢٨\مايو\٢٠٢٤، https://www.trtarabi.com/opinion

[٤٢]حميد رضا عزيزي، بنية سياسة إيران الخارجية المتغيرة: الانعكاسات على العلاقات الخارجية، مركز الشرق الاوسط للشؤون الدولية، يونيو٢٠٢٤، https://mecouncil.org/ar/publication
[٤٣] Simon Speakman Cordall, "'Credibility at Stake': Why Did Iran Strike Inside Pakistan amid Gaza War?" Al Jazeera, January 19, 2024, https://www.aljazeera.com/news/2024/1/19/credibility-at-stake-why-did-iran-bomb-pakistan-amid-gaza-war.
[٤٤] وزير دفاع إيران السابق "شمخاني" يتحدث للعربية.نت عن أسلحة بلاد بعد تقرير أمريكي رجّح التفوق العسكري الخليجي على طهران، العربية،https://www.alarabiya.net/articles

[٤٥]علي رضا علوي تبار، اگر كابينه پزشكيان نماد تداوم وضع موجود باشد همه باختهايم، موقع رويداد ٢٤،(٢٤ تير ١٤٠٣) تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٤/٠٧/٢٤م، https://bit.ly/3Y0ih4U

[46] Mohammad Javad Zarif, "Every Ministry Has Its Own Foreign Ministry," Asr Iran, March 4, 2024, https://www.asriran.com/fa/news/948624.